Ashur Journal of Legal and Political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 2(No.4), 744-757 (2025)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

Review article on the research topic titled : Ambivalence of the Damage Resulting from Artificial Intelligence Between Subjective and Objective Liabiliy "A Critical Analytical Study" For researchers : Abdulrahman Ahmad Alharthi and Ali Muhammad Al-Drwbi Published in the Sharjah University Journal of Legal Sciences / UAE Volume 22 \ Issue 1 \ 2025

DR. Ammar Abdul hussein Ali shah [1]

[1] *Civil Law Teacher \ Al-Nahrain University \ Iraq, dr.ammar.abdulhussein@nahrainuniv.edu.iq*

ARTICLE INFORMATION

Received: 30 Sep 2025

Accepted: 20 Oct 2025

Published: 1 Dec 2025

KEYWORDS:

Artificial intelligence applications, software algorithms, intelligent technological damage, basis of civil liability, fair compensation.

ABSTRACT

The researchers addressed a crucial topic: determining civil liability for damages arising from artificial intelligence technology. Is it based on personal liability, i.e., personal error, or presumed error? Or does it require relying on another basis to determine civil liability for damages caused by artificial intelligence, focusing on objective liability? These smart software programs possess several characteristics and features that enable them to perform their assigned tasks without human intervention. Due to the specific nature of damages caused by artificial intelligence entities, objective liability was preferred over personal liability..

© 2024, This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثاني (العدد الرابع)، 744-757: (2025), ISSN:3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

مقال مراجعة موضوع البحث الموسوم : تأرجح الضَّرر الناشئ عن الذكاء الاصطناعي بين المسؤوليتين الشخصية والموضوعية (دراسة تحليلية نقدية) للباحثين : عبد الرحمن أحمد الحارثي وعلي محمد الدروبي والمنشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية / الإمارات المجلد 22 / العدد 1 / 2025

م. د. عمار عبد الحسين علي شاه [1]

[1] *مدرس القانون المدني / جامعة النهرين / العراق،* ***ammar.abdulhussein@nahrainuniv.edu.iq***

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام: 30 سبتمبر 2025

تاريخ القبول: 20 اكتوبر 2025

تاريخ النشر: 1 ديسمبر 2025

الكلمات المفتاحية

تطبيقات الذكاء الاصطناعي، الخوارزميات البرمجية،

الضرر التكنولوجي الذكي، أساس المسؤولية المدنية، التعويض العادل.

الملخص

استعرض الباحثان موضوعاً غاية في الأهمية الا وهو تحديد المسؤولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن تكنولوجية الذكاء الاصطناعي وهل تقوم على أساس المسؤولية الشخصية أي على أساس الخطأ الشخصي أم الخطأ المفترض؟ أو يستلزم الامر الاعتماد على أساس آخر في تحديد المسؤولية المدنية عن أضرار التي تسببها الذكاء الاصطناعي من خلال الارتكاز على المسؤولية الموضوعية، فهذه البرمجيات الذكية تتسم بخواص وسمات عدة تؤهلها في اداء المهام المناط بها من دون تدخل أي عنصر بشري، تم ترجيح المسؤولية الموضوعية على المسؤولية الشخصية لخصوصية الأضرار المتولدة عن كيانات الذكاء الاصطناعي.

© 2024, This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة :

1- موضوع البحث : اعطى الباحثان فكرة عن موضوع بحثهم من خلال الإشارة إلى التطور التكنولوجي الذي نشهده في مجال الذكاء الاصطناعي، فما كان بالامس مجرد افتراض وخيال اصبح اليوم حقيقة واقعية، لذا يمكن عده نقلة نوعية في مختلف المجالات الحياتية سواء على الصعيد التصرفات القانونية أو الصناعية أو الطبية أو التعليمية وغيرها، فقد ساهم الذكاء الاصطناعي في تطوير جودة الأعمال والتصرفات ودقتها وموثوقيتها وسرعة الإتمام وبأقل نفقات وبجهد يسير.

2- تناول الباحثان أهمية البحث : إذ تم تسليط الضوء على القدرات والمكنات التي يتسم به الذكاء الاصطناعي من حيث الاستقلالية في بناء قراره من دون الانسان وله مكنة التطور الذاتي أو ما يسمى بالتعلم الآلي والقدرة على الإدراك والتفكير والتفاعل مع الخوارزميات البرمجية المشابهة لها أو التفاعل مع العنصر البشري.

نرى ان خوارزميات الذكاء الاصطناعي المتطورة تمتاز بالإضافة إلى ما تقدم أعلاه بمكنة البدء والمبادرة في القيام بالتصرفات القانونية والأعمال المادية المكلف بها والاستجابة للردود واكتسابها الخبرة من تصرفاتها وأعمالها السابقة والتكيّف مع المتغيرات التي تحصل في البيئة التي تعمل بها.

كل ذلك السمات والخواص التي تمتاز بها برمجيات الذكاء الاصطناعي، تضفي أهمية على موضوع البحث من الزاوية القانونية والتي تتجسد في تحديد نطاق المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تسببها هذه الخوارزميات الذكية الاصطناعية وهل الضرر الحاصل من هذه الأنظمة لها الخصوصية قياساً بالأضرار الأخرى؟ وما هي المسؤولية القانونية الأنسب لتطبيقها على هذا النوع من الأضرار؟

3- طرح الباحثان إشكالية البحث : تتمحور الإشكاليات الرئيسة للبحث في الأسئلة الأتية: إلى أي حدٍ القواعد العامة للمسؤولية المدنية في القوانيّن المدنية كافية لمواجهة الأضرار المتولدة عن تقنيات الذكاء الاصطناعية؟ وما هي الآراء والمقترحات المطروحة من قبل المختصين لمعالجة هذه الإشكالية؟ وما الأساس القانوني الملائم لجبر هذه الأضرار وتحديد التعويض العادل؟ وهل يمكن تحميل الذكاء الاصطناعي المسؤولية المدنية بصورة مستقلة؟

ونعتقد كان من الأجدر ان يتضمن البحث الإشكالية الجوهرية الخاصة بتحديد المفهوم القانوني للذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها وبيان طبيعتها القانونية في سبيل الوصول إلى أساس قانوني سليم عند تحديد المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

4- استعرض الباحثان أهداف البحث : من خلال الوقوف على طبيعة الضرر الذي يقع بسبب تطبيقات الذكاء الاصطناعي وبيان خواصها وسبل معالجتها منطلقين من القواعدة العامة الواردة في القوانيّن المدنية والمتعلقة بالمسؤولية المدنية بالإضافة إلى الحلول والنظريات الحديثة المطروحة بهذا الخصوص.

5- اعتمد الباحثان منهج البحث : المنهج التحليلي في بحثهم من خلال الركون على القواعد العامة للمسؤولية المدنية ومدى انسجامها وكفايتها لمعالجة الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي والأساس الذي يمكن التعويل عليه هل هي المسؤولية الشخصية أم الموضوعية.

ونرى كان من الضروري ان يتضمن البحث الإشارة إلى المنهج الوصفي القائم على طرح الإشكاليات القانونية ومحاولة ايجاد الحلول والمعالجة المناسبة لها من الجوانب القانونية والفقهية، علماً ان البحث تضمن هذا الأسلوب لكن الباحثان لم يشيروا إلى هذه المنهجية بالإضافة إلى ذلك لم يتضمن منهج البحث أية اشارة إلى القوانيّن والتشريعات واللوائح والاتفاقيات الدولية للاعتماد عليها في البحث نذكر منها : التشريعات الصادرة في الولايات المتحدة الامريكية والخاصة بالذكاء الاصطناعي والبرمجيات الذكية والتشريعات واللوائح التنظيمية الصادرة في جمهورية الصين الشعبية والخاصة بالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية وقانون سلطة الابتكار الرقمي المالطي رقم (31) لسنة 2018 وقانون الخدمات ونظم التكنولوجيا المبتكرة المالطي رقم (33) لسنة 2018 والقانون الايطالي رقم (12) لسنة 2019 والقانون المدني للروبوت الصادرة عن الاتحاد الاوربي في 2017/2/16 وقانون الاتحاد الاوربي الخاص بتنظيم الذكاء الاصطناعي الصادرة في 2024/1/26 وغيرها، بالرغم من أهمية الموضوع من الناحية القانونية وعلى المستوى الوطني والاقليمي والدولي.

6- استعرض الباحثان خطة البحث : من خلال تقسيم بحثهم إلى مبحثين، خصصا المبحث الأول لبيان ماهية الضرر وإشكالاته في عصر الذكاء الاصطناعي، وخصصا المبحث الثاني لبيان الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي.

أولاً : تناول الباحثان تمهيداً في المبحث الأول ماهية الضرر وإشكالاته في عصر الذكاء الاصطناعي : فطرحا المخاوف والحذر من هذا التطور التكنولوجي الذكي وما يمكن ان يسببه من أضرار قد يصيب الفرد خصوصاً والمجتمع عموماً، بناءً على ذلك قسم البحث على مطلبين للخوض في بيان تعريف للضرر التكنولوجي والخصائص المميزة لهذا الضرر قياساً بالأضرار الآخرى.

كان على الباحثين أن يبدؤوا بتعريف الذكاء الاصطناعي وتحليل التعريفات والمفاهيم في سبيل الوصول إلى المعنى القانوني السليم ليتسنى لنا فيما بعد الخوض في المخاطر والأضرار التي قد تسببها برمجيات الذكاء الاصطناعي.

بالإضافة إلى ذلك كان الأجدر تحديد المستويات واصناف الخوارزميات البرمجية الذكية الاصطناعية من حيث درجة قوتها وضعفها فهناك برامج ذكية بسيطة وأخرى متوسطة القوة وأخيراً برامج ذكية تتسم بقوة لها من المكنات والخصائص التي تتسم بها تجاري الإمكانيات البشرية أو تفوقها، ففي هذا المستوى الأخير يكمن مخاطر تقنيات الذكاء الاصطناعي، لذا يجب ان لا يتم التعامل مع تكنولوجية الذكاء الاصطناعي بشكل عام دون الخوض في هذه التقسيمات.

ثانياً : تمخض المطلب الأول من المبحث الأول حول مفهوم الضرر التكنولوجي (الذكي) : انطلق الباحثان من تعريف الضرر بشكل عام الواردة في القوانيّن المدنية ولدى الفقه والمتمثلة بالأذى الذي يصيب الشخص في حق من حقوقه المحمية قانوناً أو في احدى مصالحة المشروعة، واوردا تعريفاً للضرر الناشئ نتيجة الخطر التكنولوجي بأنه : ((كل النشاط يهدد النشاط الابتكار يستوجب المساءلة المدنية يكون موضوعه وسيلة صناعية جديدة أو منتجات جديدة))، واكد البحث على ان التكنولوجيا لا تقتصر مجال عملها على الجانب الصناعي فحسب بل تمتد إلى مجالات متعددة ومختلفة، واعتبر الذكاء الاصطناعي من صورها.

إلا أننا نرى بان الباحثين كانوا غير موفقين في الاقتصار على هذا التعريف محاولةً منهم في تحديد وبيان تعريفاً للضرر الذكي المتولد عن الذكاء الاصطناعي، بل كان من الأولى الخوض مباشرة في محاولة ايراد مفهوماً لأضرار الذكاء الاصطناعي.

يمكننا تعريف الضرر الذكي الاصطناعي بأنه : كل أذى مادي أو معنوي يصيب الأشخاص في حق من حقوقهم أو مصلحة من مصالحهم المشروعة قانوناً بسبب سلوكيات كيانات الذكاء الاصطناعي، مما يوجب اثارة المسؤولية المدنية عن الأضرار الواقعة وتعويض المتضررين تعويضاً عادلاً.

تضمن البحث الإشارة إلى انه مهما وجد محاولات لإحلال البرمجيات محل الإنسان في أعماله وتفكيره وسلوكه ومهما تطورت تقنيات الذكاء الاصطناعي فلن يصل إلى مستوى موثوقية الذكاء البشري، نعتقد ان هذه العبارة تتناقض مع ما ذهب إليه البحث في مقدمته عندما اشارة إلى ان الذكاء الاصطناعي كان خيالاً واصبح الأن حقيقة ولطالما حدث هذا الامر فمن غير الصحيح الجزم واليقين بعدم إمكانية الوثوق ببرمجيات الذكاء الاصطناعي ونسف كل الخصائص والسمات التي تتسم بها قياساً بالخوادم

البرمجية الأخرى بالإضافة إلى ذلك نرى ان الاسان قد يخون الامانة والموثوقية اذا ما كان له مصلحة مادية أو معنوية في الأضرار بالغير بينما نعتقد برمجيات الذكاء الاصطناعي المصممة وفق معايير وقواعد اخلاقية ومهنية تكون أكثر موثوقية لعدم وجود مصلحة لها في احداث الأضرار عند قيامهم بالتصرفات والأعمال المناطة بهم.

وكذلك نعتقد انه كان من الضروري ان يتضمن البحث تسليط الضوء على تطبيقات كيانات الذكاء الاصطناعي والأضرار التي تتوقع الحدوث بسببها من دون الخوض في الضرر الذكي الاصطناعي قبل الوقوف على الكيانات الذكية المسببة لهذه الأضرار.

تتمثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي في محورين : الأول : تطبيقات الذكاء الاصطناعي المجسدة في العالم المادي كالروبوتات الذكية والطائرات الذكية بدون طيار والروبوتات القاتلة والسيارات ذاتية القيادة والاطباء الآليين أو ما يسمى بالذكاء الاصطناعي الطبي، والثاني : تطبيقات الذكاء الاصطناعي المجسدة في العالم الافتراضي كالبرمجيات الذكية الخبيرة والبرمجيات التعاقدية الذكية.

مما يقتضي الأخذ بعين الاعتبار كل تطبيق من تطبيقات الذكاء الاصطناعي المشار إليهم آنفاً وما يستجد مستقبلاً على حدا لبيان المخاطر والأضرار الممكن ان تسببها من دون الخلط في هذه التطبيقات عند تحديد الضرر الذكي والمسؤولية المدنية الناشئة عنها.

بالرغم ان هذا المطلب تضمن بعض التعريفات للذكاء الاصطناعي إلا أنه غير كافي من وجهة نظرنا، بل لا بد من اعطاء مثل هذا المصطلح مساحة كافية لتحديد مفهومها من الناحية القانونية وفق ما اشرنا إليه في تعليقنا أعلاه.

ثالثاً : تناول الباحثان في المطلب الثاني من المبحث الأول خصائص الأضرار التكنولوجية الذكية : تم تحديد سمات الضرر الذكي الاصطناعي بخواص عدة منها، الجدة والحداثة، إذ ان هذه التقنية جديدة في حياتنا وحديثة فانها تقوم بانجاز اعمال عدة غير محددة بالكامل ابتداءً مما يخلق جو من الخطر والقلق وكذلك الفداحة والكارثية، فقد تنحرف تطبيقات الذكاء الاصطناعي عند استعمالها وبالتالي يلحق أضراراً بالاغيار كما في حالة الربوت الجراح والسيارة ذاتية القيادة والطيارة الذكية والفجائية والخفاء، فهذه الكيانات الذكية نظراً لجدتها مما يشكل خطورة عند اشغالها وخاصةً ان مثل هذه المنتجات قد تظهر عيوبها في وقت لاحق على انتاجها، مما قد يترتب على ذلك احداث أضرار بالغير، فهنا تبرز أهمية وضع قواعد قانونية ترسم حدود المسؤولية المدنية وجبر مثل هذه الأضرار، وأخير ما يمكن ان تسببها

خوارزميات الرقمية الذكية العاملة في البيئة الافتراضية من أضرار عند إجراء التصرفات القانونية أو اداء الأعمال المادية.

نذهب مع الباحثان إلى ان مثل هذه الحالات ممكن الحصول من تطبيقات الذكاء الاصطناعي وبكل تأكيد نحتاج إلى مواجهة هذه المخاطر باطر قانونية دقيقة بما يضمن حقوق الأشخاص وتوفير الحماية المدنية الكافية لهم.

إلا أننا لا نتفق مع الباحثان في تحديد عنوان هذا المطلب بخصائص بل لا بد من تبويبه بعنوان أكثر انسجاماً مع مضمونه، فيمكن وضعه بعنوان اسباب أو مسببات أضرار التكنولوجية الذكية.

وكذلك نرى بوضع قواعد ومعايير وشروط اخلاقية ومهنية يتم الاعتماد عليها من قبل الشركات العالمية والوطنية المنتجة لكيانات الذكاء الاصطناعي، مما قد يضمن إلى حدٍ ما مهنية وانضباط هذه التطبيقات عند دخولها في حيز العمل والتطبيق.

رابعاً : تكلم الباحثان في المبحث الثاني عن الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي : إن موضوع المسؤولية المدنية من الموضوعات المهمة وهي صمام امان لتوفير الحماية القانونية لأي اعتداء على الحقوق والمصالح المشروعة للأشخاص، إذ ان أضرار الذكاء الاصطناعي تعد من المسائل المهمة للخوض في تحديد الأساس القانوني للمسؤولية المدنية وطريقة جبر مثل هذه الأضرار وآلية التعويض عنها.

نعتقد ان البحث في الأساس القانوني لهذا النوع من الأضرار المتوقعة من الذكاء الاصطناعي، كان الأفضل ان يتضمن البحث الخوض في بيان التكيّف القانوني لكيانات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وذلك لأهميتها الجوهرية في تحديد المركز القانوني لها وهل تتحمل هذه التطبيقات المسؤولية المدنية بشكل مستقل أم تنصرف المسؤولية المدنية إلى الأشخاص الأخرين سواء أكان الشخص الطبيعي أو المعنوي (المنتج، المبرمج، المشغل، المستخدم).

وحيث ان هناك آراء مطروحة بشأن تكيّف الوضع القانوني لبرمجيات الذكاء الاصطناعي وكل رأي له آسانيده وحججه وان تبني أي رأي قانوني وبناء قواعد قانونية عليها يكون هذا التحديد له دوراً بارزاً للخوض في بيان طبيعة المسؤولية المدنية وتحديد المسؤول عن جبر الضرر الناتج عن تقنيات الذكاء الاصطناعي.

تجسدت الآراء بالآتي : فذهب البعض تبني فكرة منح الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي بينما ذهب البعض الآخر إلى تبني فكرة منح شخصية قانونية ذو طبيعة خاصة وأخيراً ذهب أخرون إلى رفض فكرة منح الشخصية القانونية وعده مجرد آلة ووسيلة ليس الا.

خامساً : استعرض الباحثان في الفرع الأول من المطلب الأول المسؤولية الشخصية المبنية على الخطأ الشخصي : فالخطأ في نطاق المسؤولية المدنية لم يرد لها تعريفاً في أغلب التشريعات المدنية إلا أن الفقه اورد له تعريفات عدة منها، إذ عرف الخطأ بأنه : ((الإخلال بالتزام قانوني سابق))، فان بناء المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي على أساس الخطأ الواجب الإثبات أو ما يسمى بالمسؤولية الخطئية، يستلزم من المتضرر ان يثبت الخطأ الذي نتج عنه الضرر وتحقق العلاقة السببية بينهما.

بيد أن هذا الأساس غير مجدٍ في معالجة مثل هذه الأضرار بالتالي لا يمكن الركون إليه في تأسيس المسؤولية المدنية عليه؛ والسبب في ذلك أنه أحياناً توجد صعوبات التثبت من خطأ كيانات الذكاء الاصطناعي وبالذات اذا كان الخطأ صادر عن برمجيات الذكاء الاصطناعي ذاتياً من دون أية تدخل من الأشخاص المستخدمين لهذه الكيانات.

سادساً : تناول الباحثان في الفرع الثاني من المطلب الأول المسؤولية الشخصية المبنية على الخطأ المفترض : حاول البعض تطبيق فكرة الخطأ المفترض عند تأسيس المسؤولية المدنية عن أضرار تقنيات الذكاء الاصطناعي، المتضرر في هذه الفرضية لا يطلب منه اثبات الخطأ بل يفترض الخطأ وقد يكون هذا الافتراض قابل لإثبات العكس أو لا.

إلا أن توجه البحث ذهب إلى عدم إمكانية التعويل على هذا الأساس وذلك لأن برمجيات الذكاء الاصطناعي تتسم بالاستقلالية في اتخاذ قرارها وبالتالي لا يمكن اخضاعها إلى قواعد مسؤولية التابع عن أفعال متبوعه أو المسؤولية عن فعل الأشياء، نظراً لعدم تحقق شروط هذه القواعد في العلاقة بين الانسان وكيانات الذكاء الاصطناعي.

وحاول الاتحاد الاوربي تبني نظرية جديدة في بناء المسؤولية المدنية عن أضرار كيانات الذكاء الاصطناعي الا وهي نظرية النائب الإنساني لتلافي عجز الأسس التقليدية، فهذه النظرية تلقي بالمسؤولية المدنية على الأشخاص المعنيين وتحملهم للأضرار التي تسببها برمجيات الذكاء الاصطناعي.

سابعاً : بين الباحثان في الفرع الأول من المطلب الثاني مفهوم المسؤولية الموضوعية ونشاءتها وتطورها : سلط الضوء على المفهوم التقليدي للمسؤولية الموضوعية بعده من الأسس القانونية المعمول

بها في نطاق المسؤولية المدنية الواردة في القوانيّن المدنية، يكمن خصوصية هذا الأساس بأنه يقوم على عنصر الضرر من دون الركون إلى عنصر الخطأ فمتى ما وجد الضرر نهضت المسؤولية المدنية الموجب للتعويض.

وقد وردت تعريفات عدة للمسؤولية الموضوعية لدى الفقه القانوني نشير إلى التعريف الذي يقضي بأنه : ((مسؤولية عن عمل لا يكون للخطأ أي دورٍ فيها)).

وبشكل عام تم الارتكاز على هذا الأساس القانوني في بناء المسؤولية المدنية من أجل توفير الحماية القانونية اللازمة للأشخاص المتضررين من الأعمال التي تتسم بطبيعة خاصة ونوع من الصعوبة في اثبات الخطأ فيها ونسبه في الفاعل –المسؤول عن التعويض– ومراعاة مبادئ العدالة الاجتماعية، فهذا يعني ان المسؤولية الموضوعية تقوم بمجرد تحقق اركانها وهي السلوك الضار والضرر والعلاقة السببية بصرف النظر عن وجود الخطأ من عدمه، واختلف الآراء بشأن الأساس التي تقوم عليها هذه المسؤولية فهناك من اقامها على قاعدة الغرم بالغنم بينما البعض الآخر اقامها على قاعدة الخطر المستحدث وتم الأخرون قاعدة العدالة.

ثامناً : وضح الباحثان في الفرع الثاني من المطلب الثاني دور التوجه الموضوعي للمسؤولية في معالجة أضرار الذكاء الاصطناعي : إن التعقيدات في سلوكيات كيانات الذكاء الاصطناعي يستلزم الامر الخوض في بيان الأساس القانوني الممكن التعويض عليه في تأسيس المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تسببها، لذا يطرح السؤال عن مدى إمكانية الاعتماد على المسؤولية الموضوعية في مواجهة أضرار الذكاء الاصطناعي بعد عجز الأسس المشار إليها سابقاً؟

يعتقد ان المسؤولية الموضوعية هو الأساس القانوني الأكثر مقبولة في تأسيس المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن أعمال وتصرفات برمجيات الذكاء الاصطناعي وفي الوقت ذاته يوفر الحماية القانونية للمتضررين بحيث لا يستطيع المسؤول عن التعويض دفع مسؤولية بالتزامه بالقوانيّن والتعليمات والأنظمة ولا حتى التمسك بحصوله على الموافقات الأصولية من حيث الاجازة والترخيص بعدها من الإجراءات الادارية المعمولة بها.

وقد يتجسد التعويض في صورة تعويض قضائي تحكم بها المحكمة أو يتولى المشرع عملية تحديد آلية ومقدار التعويض ويسمى بالتعويض القانوني، نظراً للطبيعة الخاصة لتقنيات الذكاء الاصطناعي يقتضي الامر البحث عن وسائل أخرى لضمان التعويض عن الأضرار التي تسببها، لذا تم اقترح صناديق التأمين كتوجه حديث للتعويض واذا عجز عن توفير مثل هذه الصندوق، تم اقتراح ما

يسمى بصناديق الضمان والتي تعتمد على التضامن الاجتماعي فيما بين الأشخاص داخل المجتمع، الهدف منها تعويض المتضررين من أضرار كيانات الذكاء الاصطناعي.

هنا يكمن أهمية التكيّف القانوني لتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحديد مركزها القانوني وطبيعة علاقتها بالأشخاص المستخدمين والاغيار والبيئة العاملة فيها، إذ يستلزم بيان اصناف وأنواع كيانات الذكاء الاصطناعي ومستوى الخوارزميات الذكية التي تتسم بها هذه الكيانات وفيما بعد نستطيع الوقوف على الأساس القانوني الأكثر انسجاماً والأنسب لمواجهة الأضرار المتولدة عن الذكاء الاصطناعي وتحديد المسؤولين قبل المتضررين وآلية تحديد التعويض وتقديره.

إلا أننا نشكل على البحث من حيث عدم التطرق إلى القوانيّن أو اللوائح أو الاتفاقيات الدولية سواء أكان القوانيّن المدنية التقليدية أو الحديثة او حتى القوانيّن الخاصة بالذكاء الاصطناعي الا ما ندر من أجل اعتمادها في التحليل القانوني بشأن تحديد المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، فالإشارة إلى النصوص القانونية يحتل دوراً بارزاً في سبيل الوقوف على مدى كفايتها من عدمه وإلى أي حدٍ تتناغم وتنسجم مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

الخاتمة :

وفي ختام هذا البحث يمكن القول بوجود تحديات وتعقيدات في دراسة موضوع تأرجح الضرر الناشئ عن الذكاء الاصطناعي بين المسؤوليتين الشخصية والموضوعية ونتيجة البحث توصل الباحثين إلى نتائج عدة تمثلت في الخلاصة لما تم طرحه في البحث بالإضافة إلى اقتراح بعض التوصيات نذكر منها ما يلي :

1- التوصية بتبني القواعد والمعايير المهنية والأخلاقية والزام الشركات المصنعة والمنتجة لكيانات الذكاء الاصطناعي بالاعتماد على هذه القواعد عند التصنيع أو التطوير.

2- التوصية بتطوير القواعد العامة للمسؤولية المدنية في القوانيّن المدنية بطريقة تستوعب الإشكاليات القانونية الخاصة بأضرار كيانات الذكاء الاصطناعي.

3- التوصية بالتشجيع للدراسات البحثية والأكاديمية لمجالات الذكاء الاصطناعي وما يمكن ان تصل إليها هذه الكيانات من التطور في المستقبل.

- **ملخص رأينا عند مراجعة البحث** : نرى من الضروري الأخذ بالملاحظات والمقترحات أدناه من أجل تدعيم وتعزيز البحث على النحو الآتي :

1- اعطاء مفهوماً دقيقاً عن الذكاء الاصطناعي ومستوى المكنات والقدرات التي يتسم به كل كيان من كيانات الذكاء الاصطناعي سواء تلك المجسدة بشكل مادي أو المجسدة في البيئة الافتراضية وبهذا الصدد نقترح على مشرعيين الوطنيين والاقليميين والدوليين اصدار قوانيّن خاصة بكل جوانب الذكاء الاصطناعي منها، تعريف الذكاء الاصطناعي والخوارزميات الذكية وتحديد أنواعها واصنافها واعطاء المفاهيم الخاصة بكل واحدة منها ونطاق مسؤوليتها وتحديد الأشخاص المسؤولين عن الأضرار التي يسببونها.

2- تناول مسألة التكيّف القانوني لكيانات الذكاء الاصطناعي من خلال تسليط الضوء على الآراء المطروحة في هذا الشأن في سبيل ايضاح واستقرار المركز القانوني لهذه الكيانات وعليه نقترح معالجة الوضع القانوني لتطبيقات الذكاء الاصطناعي سواء أكان بمنحها الشخصية القانونية أو منحها شخصية ذو طبيعة خاصة أو عدها مجرد آلات من أجل توفير الحماية القانونية للمتضررين من الذكاء الاصطناعي.

3- ضرورة إضافة المواقف القانونية التقليدية أو الحديثة الخاصة بالذكاء الاصطناعي والمقارنة بين هذه القوانيّن للوقوف على المعالجات الواردة فيها وبيان أوجه الشبه والاختلاف من أجل الوصول إلى اقتراح نصوص قانونية تتناغم مع كيفية مواجهة أضرار الذكاء الاصطناعي.

4- دراسة موضوع نوع المسؤولية المدنية الناشئة عن أضرار تطبيقات الذطاء الاصطناعي هل هي تقصيرية أم عقدية وما الاثار القانونية المترتبة على التصرفات القانونية التي تجري من قبل هذه الكيانات الذكية؟ وهل تمثل ارادتهم المستقلة أم امتداد لارادة المستخدمين؟ لذا نقترع تبويب قواعد قانونية تعالج هذه التساؤلات من أجل توفير الحماية المدنية للأشخاص المتعاملين مع هذه البرمجيات.

5- تناول مسألة العمولة الواجب الحصول عليها بعض كيانات الذكاء الاصطناعي كالخوارزميات الذكية العاملة في المنصات الرقمية الافتراضية في مقابل الخدمات والأعمال المقدمة من قبلها والتصرفات التي تقوم بها لمصلحة مستخدمه، لذا نقترح معالجة مثل هذه الحالة كنص قانوني يرد ضمن القوانيَن الخاصة بالذكاء الاصطناعي.

6- ضرورة الإشارة إلى موضوع التطبيقات القضائية الخاصة بالأضرار الناشئة عن كيانات الذكاء الاصطناعي وما هي مواقف المحاكم القضائية من هذه الكيانات سواء أكانت لدى المحاكم التي تتبنى النظام اللاتيني أو النظام الانكلوامريكي والأسس التي اعتمدت عليها في بناء مسؤوليتها.

- **المراجع المعتمدة في البحث :**

إن البحث محل المراجعة اعتمد فيه الباحثين على مجموعة كبيرة من المراجع القانونية العلمية والأكلديمية سواء أكان على الصعيد العربي أم على الصعيد الاجنبي، وهذا يدل على الجهود القيمة المبذولة من قبلهم في سبيل الإحاطة قدر الإمكان بموضوع البحث.

- **تقيم مراجعة البحث :**

إن البحث يشكل إضافة علمية وقانونية قيمة ومفيدة للمختصين في مجال الدراسات البحثية والأكاديمية، إذ تضمن طروحات قانونية مهمة وجوهرية لموضوع مستحدث وجديد في الساحة القانونية والمتمثلة بتأرجح الضرر الناشئ عن الذكاء الاصطناعي بين المسؤوليتين الشخصية والموضوعية بالإضافة إلى استعمال المراجع العربية والاجنبية بصورة واسعة، أخيراً لا يسعنا الا تقديم كل الشكر والتقدير للباحثين على جهودهم المبذولة في كتابة هذا البحث بالرغم من الملاحظات والمقترحات التي اشرنا إليها عند المراجعة والتي يمكن الأخذ بها من أجل تعزيز وتقويم البحث.

- **قائمة المراجع :**

أولاً : المراجع العربية :

1- أنيس العذار : المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي في القانون القطري..هل من ضرورة للتشريع؟، المجلة الدولية للقانون، كلية القانون، جامعة قطر، المجلد 14، العدد 1، قطر، 2025.

2- د. جليل حسن الساعدي ود. عمار عبد الحسين علي شاه : النظام القانوني للعقود الذكية (دراسة مقارنة في ضوء النظامين اللاتيني والانكلوامريكي)، الطبعة الأولى، دار مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2024.

3- د. جليل حسن الساعدي ود. لبنى عبد الحسين السعيدي : قانون الذكاء الاصطناعي : ترجمة لائحة الإتحاد الاوربي الصادرة في 2024/1/26، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2024.

4- د. كاظم حمدان صدخان : أثر الذكاء الاصطناعي في نظرية الحق، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2023.

5- د. محمد مصطفى القباني : المسؤولية المدنية للجراح الآلي (الروبوت) : دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2024.

6- د. مصطفى راتب حسن : المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، مجلة الذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات، الجمعية المصرية للتنمية التكنولوجية، المجلد 2، العدد 5، مصر، 2024.

Second: Foreign references :

1- A Report Prepared for the British Columbia Law Institute by the Members of the Artificial Intelligence and Civil Liability Project Committee : Report on Artificial Intelligence and Civil Liability, British Columbia Law Institute, UK, 2024.

2- Alexandra Mendoza-Caminade : L'entreprise et l'intelligence artificielle - Les réponses du droit, Presses de l'Université Toulouse Capitole, OpenEdition Books, Toulouse, France, 2023.

3- Nadia Yas and others : Civil Liability and Damage Arising from Artificial Intelligence, Journal Migration Letters, Migration Letters & The London Publishers, VOL 20, NO 5, UK, 2023.

4- Renad Aldmour : Civil Liability for Damages Caused by Artificial Intelligence in Light of Sustainable Development Goals "SDG3, 9 & 16" "A

Legal Analysis Within the Saudi Civil Transactions System, Journal of Lifestyle and SDGs Review, VOL 5, Florida, USA, 2025.

5- Reza Farajpour : The Role of Civil Liability in Artificial Intelligence Laws from The Perspective of Major Global Legal Systems, Journal of Law and Political Studies, Sami Publishing Company (mEDRA), VOL 5, ISS 2, Iran, 2025.

6- Samira Abed : Civil Liability for The Use of The Artificial Intelligence System, Russian Law Journal (RLJ), VOL 13, ISS 1, Russia, 2025.

References:

First: Arabic References:

1- Anis Al-Adhar: Civil Liability for Artificial Intelligence Damages in Qatari Law...Is Legislation Necessary?, International Journal of Law, College of Law, Qatar University, Volume 14, Issue 1, Qatar, 2025.

2- Dr. Jalil Hassan Al-Saadi and Dr. Ammar Abdul Hussein Ali Shah: The Legal System of Smart Contracts (A Comparative Study in Light of the Latin and Anglo-American Systems), First Edition, Dar Misr for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 2024.

3- Dr. Jalil Hassan Al-Saadi and Dr. Lubna Abdul Hussein Al-Saidi: Artificial Intelligence Law: Translation of the European Union Regulation Issued on 26/1/2024, First Edition, Modern Book Foundation, Lebanon, 2024.

4- Dr. Kazem Hamdan Sadkhan: The Impact of Artificial Intelligence on the Theory of Law, First Edition, Modern Book Foundation, Lebanon, 2023.

5- Dr. Mohamed Mostafa El-Qabbani: Civil Liability of the Robotic Surgeon: A Comparative Study, First Edition, Dar Misr for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 2024.

1- Dr. Mostafa Rateb Hassan: Civil Liability for Damages Caused by Artificial Intelligence, Journal of Artificial Intelligence and Information Security, Egyptian Society for Technological Development, Volume 2, Issue 5, Egypt, 2024.

2- Second: Foreign references :

3- A Report Prepared for the British Columbia Law Institute by the Members of the Artificial Intelligence and Civil Liability Project Committee : Report on Artificial Intelligence and Civil Liability, British Columbia Law Institute, UK, 2024.

4- Alexandra Mendoza-Caminade : L'entreprise et l'intelligence artificielle - Les réponses du droit, Presses de l’Université Toulouse Capitole, OpenEdition Books, Toulouse, France, 2023.

5- Nadia Yas and others : Civil Liability and Damage Arising from Artificial Intelligence, Journal Migration Letters, Migration Letters & The London Publishers, VOL 20, NO 5, UK, 2023.

6- Renad Aldmour : Civil Liability for Damages Caused by Artificial Intelligence in Light of Sustainable Development Goals “SDG3, 9 & 16” “A Legal Analysis Within the Saudi Civil Transactions System, Journal of Lifestyle and SDGs Review, VOL 5, Florida, USA, 2025.

7- Reza Farajpour : The Role of Civil Liability in Artificial Intelligence Laws from The Perspective of Major Global Legal Systems, Journal of Law and Political Studies, Sami Publishing Company (mEDRA), VOL 5, ISS 2, Iran, 2025.
8- Samira Abed : Civil Liability for The Use of The Artificial Intelligence System, Russian Law Journal (RLJ), VOL 13, ISS 1, Russia, 2025.